

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥

لماذا قرر الأسد الامتناع عن المشاركة في دورة الأمم المتحدة؟.. بداية المقاطعة بين السنيرة ولحد

كسليم نصار

بعد توقيف أربعة مديرين مسؤولين عن الأمن في لبنان، وضع المحقق الدولي الألماني ديتليف ميليس مسألة اغتيال الحريري ضمن إطار السعي لاكتشاف عمق ارتباط الأجهزة اللبنانية بالأجهزة السورية.

وكان بهذا التشخيص يحاول الخروج بتحقيقاته من الإطار المحلي إلى الإطارين الإقليمي والدولي، لعله يعثر على المحرض الفعلي الذي أمر باغتيال رفيق الحريري وباسل فليحان وجورج حاوي وسمير قصير، إضافة إلى محاولتي اغتيال مروان حمادة والياس المرّ. وفي سبيل تحقيق تقدم ملموس، استخدم ميليس كل الوسائل المتاحة بما في ذلك صور الأقمار الاصطناعية، وتسجيلات المكالمات الهاتفية ومصادر مواد التفجير في مختلف العمليات. خصوصاً بعدما تفاوتت أحجام الانفجارات كأن الجهة الفاعلة استهدفت التضليل من وراء اختيار ضحاياها وأهدافها. ولقد استغلت دمشق أسلوب تنويع ولاءات الضحايا لتنتفي عن نفسها تهمة التحريض وتقول ان المستفيد الأول من مسلسل الترويع هو الاسرائيلي ثم الاميركي. وواضح من تمدد موجة التخويف ان قائمة المرشحين للتصفية قد ازدادت بحيث أضيفت إلى القائمة أسماء شخصيات صديقة لسورية ومعادية لها مثل الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط والنائب سعد الحريري ونائب رئيس المجلس فريد مكاري والنائب الزميل جبران تويني. ويبدو ان النابذة ستريدا ججع قد غادرت بيروت سراً يوم الأربعاء الماضي متوجهة الى ألمانيا بعدما أبلغها المسؤول الأمني في القوات ان اسمها أضيف الى قائمة التصفيات المستعجلة. وهكذا انضمت الى زوجها الدكتور سمير ججع الذي يبحث هو الآخر عن منزل تسهل حمايته إذا ما سمح له الوضع الأمني باستئناف نشاطه الحزبي في لبنان. والملفت ان سجل المنفيين بإرادتهم قد اتسع أكثر من السجل الذي ضم خلال فترة الحرب كمال جنبلاط وريمون إده. والفارق بين القائمتين هو ان القائمة السابقة ضمت أسماء معارضين للوجود السوري في لبنان، بينما تضم الحالية أسماء تنتمي الى مختلف أطراف المجتمع. وهذا يشير الى غاية الجهة المضللة التي تسعى الى خلق أجواء مقلقة غير مستقرة بغض النظر عن معتقدات الضحية أو ولاءاتها.

الاستمرار في احتجاز الضباط الاربعة، حرك الوضع المجدد، من دون ان يطمئن الناس الى تحسن الحال الأمنية، أو من دون ان يقتنع الرأي العام بأن الضباط الموقوفين قد اعترفوا لميليس بما يعزز مهمته. والسبب - كما يقول الخبراء العسكريون - ان التنسيق مستحيل بين أربعة أجهزة يختلف رؤساؤها على كل شيء. خصوصاً ان الضباط الاربعة لا ينتمون الى عقيدة حزبية واحدة، ولا الى جهاز أمني واحد، ولا الى مؤسسة رسمية خاضعة لرجل واحد. فاللواء جميل السيد لم يكن مؤيداً لأداء العميد الركن مصطفى حمدان. وينسحب هذا الموقف على علاقة اللواء علي الحاج بالعميد ريمون عازار. ومثل هذا التعارض لا يضمن السرية لاربعة أجهزة مكلفة باغتيال رئيس الوزراء في أضخم عملية تم التخطيط لها بدقة متناهية وسرية تامة. ويرى خبراء التحقيق ان ميليس قد يكون تعرف الى أحد المنفذين أو أحد الشهود، ولكنه استبقى الاربعة حفاظاً على سلامة

التحقيق وتضليل المشتبه بهم. ولقد اعتمد الرئيس اميل لحود على هذا الاحتمال كي يتسلح بشهادة المسؤول عن حمايته مصطفى حمدان، ويرفض إقالته وإبعاده عن القصر. كما يرفض بالتالي تقليد سلفه الرئيس بشاره الخوري الذي قدم استقالته سنة 1952 عقب أزمة سياسية حادة شلت البلاد واضطرته الى الانصياع لإرادة أقلية نيابية.

المعارضة بزعامة وليد جنبلاط وسعد الحريري، لا ترى في موقف الرئيس لحود مبرراً لاستئناف مهمته السياسية ما دامت الدولة التي مددت له قد انسحبت من لبنان. وعليه ترى المعارضة، أن الشرعية التي اسبغها المجلس النيابي السابق على رئيس الدولة، لم تعد شرعية، وهي تقارن بينه وبين رؤساء أوروبا الشرقية عقب انهيار المنظومة الاشتراكية، معتبرة أنه لم يعد يملك قوة التمثيل في غياب النفوذ السوري. وهو يرد على هذا المنطق بالقول إنه سيستمر في الحكم ما دام يحظى بتأييد البطريرك صفير والعماد ميشال عون وأمين عام «حزب الله» السيد حسن نصرالله. كذلك يستخدم لحود الأسلوب الذي تتعامل به المعارضة مع الرئيس نبيه بري، للدفاع عن قرار بقائه في الحكم. وهو يقول ان نواب المعارضة جددوا انتخاب نبيه بري رغم تحالفه مع سورية. ومن هذه المقارنة يقفز لحود الى الاستنتاج بأن الشرعية الحقيقية لا تستخدم معيارين ومكيالين.

رئيس الحكومة فؤاد السنيورة أعلن أنه لن يرافق رئيس الجمهورية الى الأمم المتحدة ما دامت نتائج التحقيق في عملية اغتيال الحريري لم تظهر براءة الموقوفين. وهو في هذا السياق يفضل أن يستخدم اسلوب المقاطعة التي تميز به المرحوم رشيد كرامي، كي يشعر لحود بأن الفريق السني لا ينسجم مع طروحاته الدولية. وهي طروحات لا ترضي الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، إضافة الى بعض الدول العربية. ومعنى هذا أن السنيورة تعمد الانفصال عن وفد الرئيس، كي يضعه في عزلتين داخلية وخارجية. ويبدو أن الرئيس اتخذ خط التحدي بهدف اشعار الأسرة الدولية بأنه مستقل عن سورية في مواقفه الخارجية. ولهذا قرر الاشتراك في هذه الدورة بعدما بلغه أن صديقه الرئيس بشار الأسد قد امتنع عن الحضور. ويتردد في نيويورك أن سبب إعراض الأسد عن المشاركة في الدورة الستين للأمم المتحدة، لا يعود الى الخلاف مع الإدارة الأميركية، وإنما لسبب آخر أشد خطورة وأكثر أهمية!

أفادت نشرة «انتليجنس أون لاين» المتخصصة في شؤون الاستخبارات، على الانترنت، ان الضابط السوري المنشق العقيد محمد صافي، كشف لرئيس لجنة التحقيق الدولية ان المتفجرة التي استخدمت في اغتيال الحريري تم شراؤها من شركة سلوفاكية.

وذكرت النشرة ايضاً ان العقيد صافي فرّ الى ماربيا حيث يقيم رفعت الأسد، قبل ان يطلب اللجوء السياسي في فرنسا. وقالت ايضاً ان موقعه الحساس في الاستخبارات السورية أتاح له فرصة الاطلاع على نشاط رؤسائه في لبنان.

في بادئ الأمر أنكرت دمشق وجود عقيد بهذا الاسم، معتبرة ان «الالتباس حصل مع العقيد (ابراهيم) صافي الذي عمل في لبنان». ولكنها اضطرت لاحقاً للاعلان عن الضابط الفار، مع التذكير بأنه لم يخدم في أي جهاز يمكنه من الاطلاع على أسرار الدولة. ومع ان المعلومات التي قدمها محمد صافي لم تخدم ميليس كثيراً، إلا أنها أفسحت له المجال للاجتماع بثلاثة ضباط آخرين ممن ينتمون الى جماعة رفعت داخل الجيش. ومن المؤكد ان تعاونهم في موضوع التحقيق الجنائي كانت له

علاقة مباشرة في توقيف القادة الأمنيين اللبنانيين.

في هذا السياق، ذكر ان رفعت الأسد حاول إحراج النظام السوري يوم أعلن عن موعد سفره الى دمشق استجابة لنداء القيادة السياسية التي أصدرت عفواً عن عدد من المحكومين. وقد ردت الأجهزة الأمنية على هذا التحدي بإصدار أمر يقضي

بإسقاط طائرة رفعت فور دخولها الأجواء السورية.

الرئيس بشار الأسد قام بزيارتين للرياض والقاهرة من أجل تمرير رسالة سياسية الى واشنطن مفادها ان لعبة الدسائس التي تلعبها ادارة جورج بوش قد تنتهي بصدام لا تستفيد منه سوى الجماعات الاسلامية في سورية. وعرض الأسد أمام المسؤولين في السعودية ومصر النشاطات التي تشجعها الولايات المتحدة من خلال مجموعة تطلق على نفسها اسم «جيش الجهاد والاتحاد لسورية». ويهتم أعضاء هذه المجموعة بتجنيد شبان ثم ارسالهم الى معسكرات تدريب في الخارج بعد تقسيم مناطق عملياتهم لتشمل: سورية والعراق ولبنان والأردن ومصر. وبعد رصد نشاطات هذه المجموعة ألقى القبض على 43 شاباً أصولياً في مدينة اللاذقية، واعترف بعضهم ان «أميرهم» هو تاجر دمشقي لا يزيد عمره على اربعين سنة ويلقب بـ «أبي عمر». وترى القيادة السورية ان الاستخبارات الاميركية لعبت دور المحرض في التظاهرات التي اندلعت في مدينة القامشلي ذات الغالبية الكردية.

في الفترة ذاتها أعلن في العاصمة الاميركية واشنطن عن تأسيس تجمع سوري معارض يسمى «التجمع من أجل سورية»، وأعلن رئيس التجمع - وهو رجل أعمال - في البيان التأسيسي انه يهدف الى «جعل سورية مساحة للحرية يلتقي فيها السوريون جميعاً، داخل الوطن وخارجه، على قيم الحق والعدالة والمساواة من أجل نظام جديد تسوده مبادئ الديمقراطية وتسوسه دولة القانون!

مع ظهور هذه الحركات المعادية للنظام السوري، برزت عمليات التشدد ضد المدافعين عن حقوق الانسان. وسارعت وزارة الداخلية الى إقفال «منتدى الأتاسي» بعدما كان الموقع الوحيد المسموح له بإجراء مناقشات سياسية. وتعرضت سياسة الانفتاح للتجميد لأن السلطة رفضت إلغاء قانون الطوارئ المطبق منذ سنة 1963.

عندما زار تيري رود لارسن دمشق، أخبره الرئيس الأسد بأن واشنطن تمارس ضغوطاً اعلامية وسياسية واقتصادية ضد بلاده. وقال له ايضاً انها في كثير من الأحيان تبالغ في الأكاذيب لكونها تحمل سورية كل المسؤوليات المتعلقة بأزمة لبنان وأزمة العراق وأزمة المنطقة. ثم طلب من مبعوث كوفي انان ان يحدد له أولويات الادارة الاميركية لعله يتمكن من تحقيق بعض التقدم في مجالات التعاون.

شهدت الأشهر الخمسة الماضية استعداد سورية للتعاون بشأن موضوع العراق. ففي شهر واحد قال معاون وزير الخارجية وليد المعلم ان بلاده اعتقلت 1240 عربياً كانوا ينوون السفر لـ «الجهاد» في العراق، ثم قامت بتسليمهم الى بلدانهم بعد التحقيق معهم. وابلغ المعلم السفراء المعتمدين لدى دمشق ان الجيش نشر سبعة آلاف عنصر من حرس الحدود، وأقام 557

مخفراً على طول مساحة تبلغ 650 كيلومتراً.

ولكن هذه التدابير لم تقنع وزيرة خارجية اميركا كوندوليزا رايس التي أعلنت مراراً ان سورية تحاول إبقاء نفوذها في لبنان، وان تعاونها في العراق تريده موضع مساومة للبقاء في لبنان. في حين قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك امام قمة مجموعة الثماني: «ان مصلحة سورية تكمن في قدرتها على تطوير نظامها بطريقة تنسجم مع تطور الشرق الأوسط، وان على المجتمع الدولي ان لا ييأس من تردها أمام التغيير».

تقول الصحف الاميركية ان سورية فقدت معظم أوراقها الاقليمية بعدما اضطرت الى الانسحاب من لبنان، والى تحمل الاتهام باغتيال المرحوم رفيق الحريري، وتعتبر دمشق ان واشنطن ساهمت بدور نافذ في إظهارها على هذا النحو، وانها استنفرت

كل القوى المعارضة كي تستقبل الرئيس بشار الأسد في حال قرر المشاركة في الدورة الستين للأمم المتحدة. ويبدو انه فضل عدم الاشتراك، في حين قرر صديقه اميل لحود الحضور معتمداً على الشرعية التي وفرتها له زيارة كوندوليزا رايس!

كاتب وصحافي لبناني.